



مركز المشروعات الدولية الخاصة

مكافحة الفساد

تحدي الفساد

في السياسة التنموية بالمملكة المغربية

بقلم: يونس بلفلاح

باحث اقتصادي مغربي

CIPE



المتعلقة بالتعليم والسكن والصحة وفك العزلة عن العالم القروي، تلك المبادرة التي تسعى إلى إعمار الأقاليم المهمشة بتوفير الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية لتحسين جودة الحياة، إلى جانب برامج تشغيل الشباب، وفي مقدمتها: برامج الإدماج والتأهيل وتشجيع الاستثمار، المرتبطة بإنعاش التشغيل وتشجيع الشباب حاملي الشهادات على روح ريادية الأعمال. بالإضافة إلى السياسات التعليمية لتكوين الناشئة والرفع من قدراتها البشرية. وكذلك الإستراتيجيات الاقتصادية التي تتعلق بالبنية التحتية، والإدارة المحلية، والتنمية المستدامة، من خلال القطاعات المهيكلة لاقتصاد المغرب: كمخطط المغرب الأخضر الذي يجسد مساعي حثيثة لتوطيد مكتسبات القطاع الفلاحي، عبر إزالة العقبات المالية وتعبيد الطريق بآليات تمويلية مبتكرة، ورؤية 2020 للقطاع السياحي الموجهة بجهود مضمّنة، لجعل المغرب وجهة سياحية عالمية، وبرنامج الإقلاع الصناعي لتطوير الصناعة بالمغرب من أجل بناء قطاع صناعي مغربي قوي يجذب إليه الاستثمارات. لكن في المحصلة تبقى هذه السياسات عاجزة عن تحقيق بنك الأهداف المسطرة.

بالموازاة مع ذلك، يستفحل الفساد بصورة مطردة داخل المؤسسات، خصوصاً بعد تفشي ظاهرة الرشوة للحصول على خدمات عمومية، والمحسوبة في سياسات التشغيل والدعم، بالإضافة إلى تزايد حالات الاختلاس المالي. فمن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، إلى البنك الوطني للتنمية الاقتصادية، مروراً بالقرض العقاري والسياحي، كلها حالات أوضحت جلياً تزايد سرطان الفساد في جسم الدولة المغربية. وقد أدى الفساد إلى تجسير الهوة داخل القطاعات الاقتصادية بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي، وبين المجالين الحضري والقروي، ثم في التوزيع التراتبي بين المركز والإقليم، وكذلك في الهيكل المجتمعي بين الرجل والمرأة، وبين الأغنياء والفقراء.

ازداد الفساد الإداري والمالي تضخماً في العقود الأخيرة، فارتباط الظاهرة بالانتقاضات الشعبية، والاهتزازات السياسية، والانكسارات الاقتصادية، جعل منها محط اهتمام بليغ، حيث تعرف موسوعة العلوم الاجتماعية الفساد الإداري على أنه سوء استعمال النفوذ العام من أجل تحقيق مصالح خاصة ومكاسب شخصية، ويصفه المفكر الاقتصادي دانيال كاوفمان بأنه اعتقال للدولة، يقوض المسار الديمقراطي ويهدم الاستقرار السياسي، أما الفساد المالي، فيعني به استخدام السلطة لتشجيع الثراء المدمر للأسس الاقتصادية. وقد تحول الفساد من حالات استثنائية محدودة إلى أسلوب إدارة يهدد بأزمات وانسدادات بنوية عميقة على الدول، فلم تعد القوانين عائقاً أمام ممارسات المفسدين الذين شحذوا القوة والنفوذ لاقتناص الدولة، وأصبحوا قادرين على توقيف الأطراف والقوانين المعادية لهم وإعادة تشكيلها بما يجعلها خادمة لمصالحهم، فنصل إلى فساد بالقانون وليس فساد بمخالفة القانون .

وعلى هذا النحو، يشل الفساد خلايا التنمية، فيضعف الإنتاج والرخاء الاقتصادي، ويغيب التوزيع العادل للثروة، وتضيع مقدرات الدولة الطبيعية والحقوقية والمعرفية في غياب الفقر والجهل والمرض. وتعد المنطقة العربية بؤرة شاسعة للفساد، تكثر فيها الاختلالات والانحرافات التي تنخر كيان الدول، وهذا ما يفسر اتساع الفوارق بين جبال الأموال وحقول العوز والحاجة.

انعكاسات الفساد على المسار التنموي بالمملكة المغربية

يزخر المغرب بمشاريع تنموية كبيرة ترمي إلى الرقي بالمستوى الاقتصادي وجعل الإنسان غاية التنمية، ونذكر هنا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كمشروع وطني للنهوض برهانات التنمية، والبرامج الاجتماعية

كما يتبوأ المغرب المركز 130 في سلم التنمية البشرية؛ مما يكشف تدهور ظروف العيش وتدني الفرص المنتجة للدخل، وتجدر الإشارة إلى أن المغرب يخسر سنوياً نقطتين من معدل النمو الاقتصادي و60000 فرصة عمل بسبب تفشي الفساد، وذلك راجع للعراقيل الموضوعة أمام التوسع في إنشاء المشروعات الخاصة، وزيادة تكاليف ممارسة الأعمال، ومن ثم دفع تلك الأعمال إلى القطاع غير الرسمي؛ مما يفضي بالضرورة إلى التقليل من فرص العمل بالقطاع الخاص، ويقع الضرر هنا على وجه الخصوص على المشروعات الصغيرة أكثر من غيرها.

يرتبط الفساد في المغرب بإشكالية الريع الطاغية على المنظومة الاقتصادية، التي تركز نظاماً احتكاريًا يحمي الاستغلال غير القانوني، ويبرز ذلك من خلال تفاقم مظاهره في حالات فردية كمنح رخص النقل العمومي، واستغلال المناجم، واستغلال مساحات شاسعة من كثبان الرمال، وتصدير بعض منها إلى الخارج، فتتوزع الإكراميات والرخص والهبات والامتيازات للرعايا المستندين إلى شبكات اقتصادية ودوائر سياسية. أما المظاهر الجماعية فتعبر عن تقديم دعم متكامل لقطاعات بعينها تحت مسمى تشجيع وجذب الاستثمارات، أبرزها: الإعفاءات الضريبية الكلية أو الجزئية لبعض القطاعات الاقتصادية، كالقطاع الفلاحي، والتعليم الخاص، والعقار والسياحة... إلخ، وأيضاً في الحصول على الصفقات العمومية والتدبير المفوض، وبشكل صارخ عبر دعم المواد الأساسية المقدم من صندوق المقاصة، حيث يستفيد منه الأغنياء والمؤسسات الكبرى، بينما يصل أقل من ربع الدعم فقط إلى الفقراء.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة عبر إنشاء الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، ومجلس حماية المنافسة، والمجلس الأعلى للمحسابات، أو عبر صياغة قوانين تنظيمية تنص على شفافية المعلومة، ومعايير التعيينات، ومحاسبة المسؤولين، إلا أن النتائج ليست في الموعد، وخير دليل على ذلك تصنيف منظمة الشفافية الدولية لسنة 2013 الذي يضع المغرب في المركز 91 من 182 دولة عبر مؤشر محاربة الفساد¹، كما يستخلص صندوق النقد الدولي أن الفساد هو بمثابة عائق رئيسي للتنمية بالمغرب²، مما يظهر خللاً في استقلالية جهات مكافحة الفساد وكفاءتها المادية والبشرية، وضعف سيادة القانون والردع العقابي.

يؤثر الفساد في بنیان ومناهل التنمية بالمغرب، ويوقعها في شرك الإدارة السيئة التي تعيق ترجمة مسالكها إلى إنجازات ملموسة، حيث إن درجة الحرمان بلغت عتبة 45%، وتجاوزت نسبة الفقر 15%، وتساهم ثلاث جهات فقط من 16 جهة في ثلثي الثروات الإجمالية المنتجة، كما أن 5% من السكان يستغلون 40% من الناتج الداخلي الخام، مما يبين عطب الفوارق الاجتماعية وأوجه الشطط في التوزيع.

وفي سياق متصل، يخفض الفساد من محفزات الاستثمار عبر التلاعب بالموصفات وكبح المبادرة والإبداع والابتكار، وتتجلى معالمه في احتلال المغرب لمراتب متدنية في تصنيفات مناخ الأعمال لا تتناسب مع مقوماته وإمكانياته، وعدم استغلاله بصيغة أمثل لعمليات الخصخصة كي تفتح الأسواق وترسخ التنافسية. فسلمت قطاعات عمومية مملوكة للدولة إلى مستثمرين من القطاع الخاص احتكروها دون غيرهم، حيث احتكر أشخاص بعينهم الشركات التي تم خصخصتها؛ مما أغلق الباب أمام التنافسية.

الإصلاح الديمقراطي: يكمن في تحديد أدوار الدولة، فهي المراقب والمراقب، عبر تحصين سيادة القانون، واستقلال القضاء، والعمل على الفصل بين السلطات، وتعزيز كل آليات رفع الوعي العام، وفتح المجال أمام الإعلام للقيام بدوره، وترسيخ قيم الشفافية والنزاهة وتكافؤ الفرص والإخلاص في العمل ومحاربة الفساد. كل هذا يستوجب التوفر على ترسانة من المقتضيات القانونية والهيئات الرقابية وأجهزة للتدقيق وتقصي الحقائق، تؤسس لاجتثاث الفساد من جذوره، عبر نظام وطني للنزاهة والعدالة الجبائية؛ مما يدعم الانتقال من محاور الريع الرخوة إلى فضاءات الإنتاج الحرة بتعاقدات جديدة. وصفوة القول، إن مواجهة الفساد هي حرب ضمنية على الاستبداد بكل أشكاله، تتسم بترسيخ الآليات الديمقراطية، وتكريس المبادئ الدستورية. لذلك وجب إصلاح القضاء بما يكفل ضبط وربط القوانين الموجودة، ووضع نصوص الأخلاقيات عبر مدونات قواعد السلوك، وقواعد الإفصاح المالي، والامتثال للتفتيش، وإتاحة المعلومات⁴، فضلاً عن تأكيد مبدأ عدم الإفلات من العقاب.

- **الإصلاح المؤسسي:** ونشير هنا إلى الحوكمة الرشيدة كمنهج للحكم التشاركي، الذي يفسح المجال للمواطنين بكل شرائحهم، وللمجتمع المدني، للمشاركة في صنع القرار وإعداد السياسات وتسيير القضايا العمومية، عبر تقوية الرأسمال المؤسسي، بهندسة تربط المسؤولية بالمحاسبة، وتضمن شفافية المعلومة وتسهيل الإطلاع عليها وتعطي الحق في الولوج للإعلام العمومي، واحترام حرية التعبير والرأي، وكذلك بتنسيق وانسجام السياسات والمؤسسات الحكومية، فالحوكمة الرشيدة هي فلسفة في التفكير وسلوك في التدبير، يكمن مغزاها في التأثير المباشر، الذي يستهدف المواطن عبر فعالية المؤسسات، وتحسين

وعلى النقيض من ذلك، تنجم بعض الممارسات الريعية عن عدم تدخل الدولة، بغض الطرف عن الممارسات الاحتكارية وضياع التنافس الشريف، بتجاوزات مجحفة على حقوق المستهلك في مستوى الأسعار والشروط التجارية؛ مما يترتب عنه تكريس للأسواق السوداء.

وفي نطاق مغاير، يشير تقرير الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة لسنة 2013 إلى أن الصحة، والإدارة العمومية، والقضاء، تشكل مكامن الفساد بالمغرب، فتؤدي وظائف خاصة في مواقع عامة، لاسيما في ظل وجود رموز الفساد الذين يطلبون نسباً مئوية من قيمة الصفقة لإتمامها، فتتحول الوظائف داخل المؤسسات إلى ألقاب يحملها الأشخاص معهم. وتتسع أوكار الألفام بتهريب الأموال الذي وصل إلى 41 مليار دولار في العقود الثلاثة الأخيرة؛ مما يشكل إهداراً لما يقارب 6% من الناتج المحلي الإجمالي، ويؤدي إلى تقليل فرص التنمية في كل عقد، كما أصبح المغرب حديقة خلفية تستورد المال غير الشرعي بمعدل خسارة يصل لملياري دولار سنوياً³.

وانطلاقاً من أن للفساد استراتيجياته وبرامجه وأدواته التي تترصد الثغرات وتقاوم القانون، فمواجهته لا تحتاج فقط إلى قطيعة مع ممارساته والحد منها عبر المقاربة التشريعية والقانونية، ولكن إلى السعي نحو مهاجمته في معاقله عبر إرساء صمامات أمان لاستئصاله، ووضع متجهات قوية ليوصله الإصلاح.

رافعات لمجابهة الفساد وتعزيز التنمية في المملكة المغربية

نقدم هنا مثلث الإصلاح المتكون من ثلاثة أركان ارتكازية، تشكل القوة الدافعة لسياسة مغربية مناهضة للفساد، ومرسخة للتنمية.

تتحرش بالمستقبل، فالفساد لا يتعايش مع التنمية، بل يستنزفها، ومحاصرته تتطلب إرادة صادقة بسلوكيات مسئولة، وإدارة مثالية بقيادات واعية وديناميكية.

الآراء الواردة بالمقال تعبر عن وجهة نظر كاتبه، ولا تعكس بالضرورة رؤية مركز المشروعات الدولية الخاصة. ويسمح المركز بإعادة طباعة المقالات الواردة في سلسلة قضايا الإصلاح، و/أو ترجمتها، و/أو نشر المقالات الأصلية، بشرط:

- نسبة المقال إلى كاتبه الأصلي، وإلى مركز المشروعات الدولية الخاصة.

- إخطار مركز المشروعات الدولية الخاصة بموضع نشر المقال وإرسال نسخة منه إلى مكتب المركز في واشنطن.

يرحب المركز بالمقالات التي يقدمها القراء. على أن تتراوح عدد كلمات المقال ما بين 1000 إلى 3000 كلمة، وسوف يُنظر فقط إلى المقالات ذات الصلة برسالة المركز المتمثلة في بناء مؤسسات ديمقراطية تخضع للمساءلة من خلال إصلاحات تعتمد على السوق، وذلك على أساس قيمة المقال. ترسل المقالات بالبريد الإلكتروني، ويتم نشرها على الموقع. فلو أردت الاشتراك، مجاناً، نرجو أن تشترك في شبكة مركز المشروعات الدولية الخاصة، وذلك بإدخال بريدك الإلكتروني في الموقع:

www.cipe.org أو www.cipe-arabia.org

يعمل مركز المشروعات الدولية الخاصة "CIPE" على تعزيز الديمقراطية حول العالم، من خلال الإصلاح الاقتصادي الموجه للسوق. المركز جزء من غرفة التجارة الأمريكية في العاصمة واشنطن، ولا يهدف لتحقيق الربح. وهو أحد أربعة معاهد للصندوق الوطني

جودة الخدمات. وترتبط الحوكمة الرشيدة بالتنمية من خلال مستويين: التوزيع العادل والمتوازن للقيمة المضافة، وترشيد الموارد عبر التوليف بين جميع المصالح وتعبئتها لإرضاء المواطن، ثم مساهمة الحوكمة في مواجهة البيروقراطية عبر تحديث أنظمة المراقبة والتحكيم، والسعي من أجل تكامل مشترك بين القطاعين العام والخاص.

ومما يلاحظ في هذا الشأن، ضرورة إرساء استراتيجية وطنية للحوكمة، وبرنامج لمكافحة الفساد مضبوط ومحدد بمؤشرات للمتابعة والرصد واليقظة، مع السير نحو إعادة هيكلة بعض المؤسسات ودمج بعضها البعض.

- **الإصلاح الإداري:** يندرج في هذا الإطار محددات فارقة تتبنى المقاربة بالأهداف، واللامركزية في اتخاذ القرار، وتسيير الشأن المحلي عبر الاقتراب من مشاكل المواطنين وتطلعاتهم، لذلك وجب اعتماد مشروع موسع لدور المحليات، يعطيها مساحة واسعة لاتخاذ التدابير والقرارات.

وتماشياً مع هذا الإصلاح، يجدر إرساء إجراءات مرافقة، كتطوير الموارد البشرية، وعقلنة التسيير، وتقييم البرامج الاستراتيجية، وتبسيط القواعد والإجراءات الإدارية، للوصول إلى أفضل النتائج التي تصب في اتجاه التماسك الاجتماعي والمواطنة الحقة، التي لا تختزل الوطن في جماعة أو تنظيم أو حزب أو مؤسسة.

وفي الختام، تتحلى المسيرة التنموية المغربية ببرامج ومشاريع متبصرة، لكن تغمرها سيول الفساد، وتظل بذلك كالخطوات الصحيحة في الطريق الخاطئ. وتصويب المسار يحتاج إلى أعمدة إصلاحية تصوغ رؤية موحدة حاضنة لقناعة سياسية وتوجه استراتيجي. وفي هذا المضمار، ينبغي القطيعة مع ممارسات الماضي التي

لليدقراطية. وقد دعم المركز ألف مبادرة محلية في أكثر من مائة دولة نامية، تعامل فيها -على مدى 25 عاماً- مع قادة الأعمال، وصناع القرار، والصحفيين، لبناء المؤسسات المدنية الأساسية للمجتمع الديمقراطي. ومن القضايا الأساسية التي يتعرض لها المركز، مكافحة الفساد، والمشاركة في السياسات، وجمعيات الأعمال، وحوكمة الشركات، والحوكمة الديمقراطية، وإتاحة الوصول للمعلومات، والقطاع غير الرسمي، وحقوق الملكية، وحقوق المرأة والشباب.